



إشراف: أ. بارعة بنت إبراهيم اليحياء

متابعة: مناير النصار

إعداد الباحثات:

د. ابتسام صالح مسحل الجعيد.

رubi أحمد صالح الرسي

بيان صالح منصور الخريجي

تمارين وتطبيقات:

أصول الفقه

أسئلة استخراج الدلالة أو الحكم.

اقرأ النصوص النظامية الآتية، ثم حدد الدلالة الأصولية أو الحكم الأصولي الذي تدل عليه:

المادة السابعة عشرة: "على رئيس المجلس أو أي عضو من أعضائه مغادرة الجلسة في كل مرة يبحث فيها المجلس قضية تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمصلحة خاصة له، وعلى المجلس أن يتخذ القرار بالاقتراع السري في غيابه."

الجواب: حكم شرعي تكليفي وهو (الواجب)؛ لوجود صيغة (على)، وهي من الصيغ التي تدل على الوجوب.
المادة الخامسة والخمسون من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية: «يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها».

الجواب: واجب عيني.
المادة الثانية والستون من النظام البحري التجاري "يجوز رهن السفينة في طور البناء، ويجب أن يسبق قيد الرهن إقرار في مكتب التسجيل يبين فيه محل بناء السفينة وطولها وأبعادها الأخرى".

الجواب: حكم تكليفي وهو (الإباحة)
المادة الخامسة من نظام المرافعات الشرعية" «يكون الإجراء باطلاً إذا نص النظام على بطلانه، أو شابه عيب تخلف بسببه الغرض من الإجراء، ولا يحكم بالبطلان - برغم النص عليه - إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء".

الجواب: حكم وضعي وهو (البطلان)
المادة الثالثة عشرة من "نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقارات" في المملكة العربية السعودية على جواز التعويض العيني (بأرض) بدلاً من التعويض النقدي عن العقار المنزوعة ملكيته بالكامل أو جزء منه، بشرط واحد يتمثل في موافقة مالك العقار".

الجواب: دلالة اللفظ المطلق.
المادة الثالثة من نظام الإجراءات الجزائية «لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص، إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعاً أو نظاماً بعد محاكمة تُجرى وفقاً للمقتضى الشرعي».

الجواب: حمل المطلق على المقيد؛ فلفظ عقوبة مطلق، ولكنه قيّد بلفظ جزائية فاخص بها.
المادة الثانية والتسعون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية.

" إذا حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر بعدم الاختصاص، أو بقبول دفع فرعي ترتب عليه منع السير في الدعوى، وجب عليها أن تعيد القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم؛ للنظر في موضوعها".

الجواب: مفهوم الشرط

نصت المادة (٩٠) من نظام العمل على أنه: "يجب دفع أجر العامل وسائر المبالغ المستحقة له بالعملة الرسمية للبلاد..."

السؤال: ما الحكم الذي تقرره المادة في مسألة دفع الأجور المستحقة للعامل؟

الإجابة: الحكم التكميلي هو الوجوب.

نصت المادة (٢٥) من نظام حماية البيانات الشخصية على أنه: "لا يجوز الإفصاح عن البيانات الشخصية إلا في الأحوال التي يقررها النظام".

السؤال: من نص المادة ما الأصل في حكم الإفصاح عن البيانات الشخصية؟

الإجابة: المنع.

المادة (١٢٣) من نظام المعاملات المدنية تنص على أنه: "إذا اقترن الإيجاب بالقبول انعقد العقد".
السؤال: استخرج السبب، والشرط، والأثر النظامي المترتب على وجودهما.

الإجابة:

السبب: صدور الإيجاب والقبول.

الشرط: توافقهما وفق المتطلبات النظامية.

الأثر: انعقاد العقد.

نصت المادة على أنه: "لا يجوز منح الترخيص لمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً".

ما الحكم المستفاد لمن بلغ الثامنة عشرة فأكثر؟ وما نوع الاستدلال؟

الإجابة: الحكم (جواز الترخيص لمن بلغ ١٨) – الاستدلال: مفهوم المخالفة.

تطبيقات مهارة وحالات تدريبية

تطبيق (١) المهارة المستهدفة: تطبيق قاعدة الخاص يقدم على العام في بناء الدفع القانوني.
نص المادة (الثالثة) من نظام المعاملات المدنية على أنها: "تسري أحكام هذا النظام على جميع المعاملات المدنية".

وتنص المادة (الأولى) من نظام العمل على أنها: "تسري أحكام هذا النظام على كل عقد عمل يلتزم بمقتضاه عامل بالعمل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر."

أقام عامل دعوى للمطالبة بمكافأة نهاية الخدمة، ودفع صاحب العمل بأن أحكام عقده تخضع للقواعد العامة الواردة في نظام المعاملات المدنية، وليس للأحكام الخاصة الواردة في نظام العمل.

● اكتب دفعا قانونيا يؤيد موقف العامل بالاستناد إلى أحكام القاعدة الأصولية "الخاص يقدم على العام".

نموذج الإجابة: (لما كانت العلاقة محل النزاع علاقة عمل تخضع لنظام العمل، فإنها تقدم على الأحكام العامة الواردة في نظام المعاملات المدنية في حدود محل التنظيم الخاص؛ لأن الخاص يقدم على العام؛ ومن ثم تكون المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة محكومة بأحكام نظام العمل لا بالقواعد العامة).

تطبيق (٢) المهارة المستهدفة: إجراء القياس على واقعة مستحدثة.

الواقعة: ظهرت وسيلة إلكترونية جديدة لإبرام العقود لم ينص عليها النظام صراحة، ويرى أحد القانونيين إلحاقها بالتوقيع الإلكتروني المنصوص عليه في أنظمة الإثبات.

● المطلوب: بعد تعيين الأصل والفرع والعلة، بين هل يوجد فارق مؤثر يمنع القياس، ثم اذكر النتيجة مع التعليل.

الأصل: الفرع:

العلة: وجود فارق مؤثر:

نموذج الإجابة:

١. الأصل: التوقيع الإلكتروني المنظم.

٢. الفرع: الوسيلة المستحدثة.

٣. العلة: توثيق صدور الإرادة.

٤. يصح القياس لتحقيق العلة وانتفاء الفارق المؤثر.

تطبيق (٣) المهارة المستهدفة: تفسير أثر دلالات الألفاظ في بناء الرأي القانوني.

أثناء سريان اتفاقية امتياز تجاري، نشأ خلاف بين مانح الامتياز وصاحب الامتياز نتيجة إخلال الأخير بالتزاماته، وطالب صاحب الامتياز بأن الإخلال الجوهري يوجب على مانح الامتياز إنهاء الاتفاقية، وتمسك بأن استمرار العقد مخالف للنظام، استناداً إلى نص المادة (العاشرة) من نظام الامتياز التجاري المتضمن: "يجوز لمانح الامتياز إنهاء اتفاقية الامتياز قبل انتهاء مدتها إذا أخل صاحب الامتياز بالتزاماته الجوهرية"، بينما يتمسك مانح الامتياز بحقه في الاستمرار في العقد رغم تحقق الإخلال.

- بصفتك محامي مانح الامتياز، اكتب دفعا قانونيا ترد فيه طلب إنهاء الاتفاقية، وتبين لصاحب الامتياز الفرق بين صفة الالتزام في حكم الوجوب وحكم الإباحة.

نموذج الإجابة:

يتمسك المدعى عليه بأن تحقق الإخلال الجوهري يجيز الإنهاء ولا يوجبه، ويبقى لمانح الامتياز حق تقدير المصلحة في الاستمرار أو الإنهاء؛ لأن المادة محل الاستدلال لم ترتب الوجوب عند تحقق الإخلال الجوهري، وإنما نصت بصيغة تفيد الإباحة على أنه "يجوز" وهذا يمنح صاحب الحق سلطة تقديرية وخياراً نظامياً.

تطبيق (٤) المهارة المستهدفة: تحليل حكم قضائي وتحديد القاعدة الأصولية.

تتلخص وقائع الحكم في الآتي:

أقام المدعي - وهو أحد شاغلي الوظائف الصحية- دعوى أمام المحكمة الإدارية يطالب فيها بصرف بدل الندرة، مستنداً إلى المادة (١٨) من نظام الخدمة المدنية التي تقرر استحقاق الموظف للبدلات المقررة نظاماً.

ودفعت الجهة الإدارية بأن المدعي يخضع للائحة الوظائف الصحية الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١/٢٤١)، وأن المادة (١٢) منها نظمت بدلات شاغلي الوظائف الصحية على سبيل الحصر، ولم تتضمن استحقاق بدل الندرة في الحالة محل الدعوى، ومن ثم لا يجوز الرجوع إلى الأحكام العامة في نظام الخدمة المدنية.

الحكم: وبعد نظر الدعوى، انتهت المحكمة إلى أن لائحة الوظائف الصحية تمثل تنظيمًا خاصًا يقيد الأحكام العامة الواردة في نظام الخدمة المدنية، وقضت برفض الدعوى.

السؤال: ما القاعدة الأصولية التي استندت إليها المحكمة في الفصل في النزاع؟ وما وجه تطبيق القاعدة؟

نموذج الإجابة:

القاعدة الأصولية: الخاص يقدم على العام؛ إذ استندت المحكمة إلى أن لائحة الوظائف الصحية نظمت بدلات شاغلي الوظائف الصحية تنظيمًا خاصًا، فلا يرجع إلى الأحكام العامة في نظام الخدمة المدنية فيما ورد فيه تنظيم خاص. وجه التطبيق: قدمت المحكمة أحكام اللائحة الخاصة على النص العام الوارد في نظام الخدمة المدنية؛ لأن الخاص يقيد العام في محل وروده.

- ١- النظام الأساسي للحكم.
- ٢- نظام المرافعات الشرعية.
- ٣- نظام الإجراءات الجزائية.
- ٤- نظام المباني والطرق.
- ٥- نظام العلامات التجارية.
- ٦- نظام التقاعد المدني.
- ٧- نظام المرافعات أمام ديوان المظالم.
- ٨- نظام مجلس الوزراء الصادر عام ١٤١٤ هـ.
- ٩- نظام التنفيذ.
- ١٠- نظام الخدمة المدنية الصادر عام ١٣٩٧ هـ.
- ١١- نظام القضاء.
- ١٢- أصول فهم النصوص النظامية للدكتور خالد الخضير.